The Reflections of Circassian Mamluks Dynasty and the Outbreak of Strife on the Damascenes through Ibn Al-Himsi's Accidents of Time and Deaths of Elders and Peers (851-923 AH / 1447-1517 AD)

Abdalmoez Bani Issa[(1)*]

(1) Yarmouk University, Irbid - Jordan.

Received: 21/07/2022
Accepted: 04/01/2023
Published: 03/03/2023

* ***Corresponding Author:***
Abdalmoez.b@yu.edu.jo

DOI:
https://doi.org/10.59759/art.v2i1.129

Abstract

The present study aims at shedding light on Ibn Al-Himsi, the author of the Ḥawādith al-zamān wa-wafayāt al-shuyūkh wa-al-aqrān, (*Accidents of Time and Deaths of Elders and Peers)* through investigating his family, childhood, educational and cultural background, as well as the positions he occupied during the era of the Circassian Mamluks. The study also examines the scientific value of the book as well as the injustice committed by the Circassian Mamluks rulers, Sultans, deputies, and their senators on the Damascenes. Furthermore, the study scrutinizes the consequences of strife and wars among the Sultans and their deputies in the Syrian cities, namely Damascus and its countryside.

Key words: Mamluks, Circassians, Deputy, Damascenes, Khasaki, Strife.

انعكاسات حكم السلاطين المماليك الجراكسة واندلاع الفتن على الدمشقيين من خلال كتاب حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران لابن الحمصي (851- 923هـ/1447-1517م)

عبد المعز بني عيسى[(1)]

(1) جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

ملخص

تتناول الدراسة التعريف بابن الحمصي، مؤلف كتاب حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، من حيث الحديث عن أسرته ونشأته وتكوينه العلمي والثقافي، وكذلك الوظائف التي تولاها خلال عصر المماليك الجراكسة، كما تناقش الدراسة القيمة العلمية للكتاب، وإلى جانب ذلك ستركز الدراسة على حالات الظلم التي ارتكبها الحكام المماليك الجراكسة من سلاطين ونوابهم وأعيانهم في حق الدمشقيين، وتهدف الدراسة أيضاً إلى البحث في الآثار الناتجة عن اشتعال الفتن والحروب بين السلاطين ونوابهم في المدن الشامية وعلى رأسها دمشق وقراها.

الكلمات المفتاحية: المماليك، الجراكسة، النائب، الدمشقيون، الخاصكي، الفتن.

المقدمة:

دخلت بلاد الشام وعاصمتها دمشق ضمن المناطق التي استحوذ على حكمها سلاطين المماليك البرجية في الفترة ما بين سنة 784هـ/ 1382م وحتى سنة 923 هـ/ 1517م، وتعاقب على عرش السلطنة عدد من الحكام المماليك الجراكسة، ابتداءً بالسلطان الظاهر سيف الدين برقوق (678-689هـ/1279-1290م)، ومروراً بالسلطان الأشرف سيف الدين العلائي (857-866هـ/1453-1461م)، وانتهاءً بالسلطان قانصوه الغوري (907-922هـ/1501-1516م)، حيث سقطت الدولة المملوكية في أيدي العثمانيين، كما سقطت من قبلها دولة المماليك البحرية الأولى.

إن معظم الدراسات الحديثة التي تحدثت عن حكم المماليك الجراكسة قد ركزت على الجوانب السياسية والعسكرية والإدارية، ولم تهتم كثيراً بأحوال الطبقة العامة، فلا تزال الحاجة إلى دراسات تعالج الموضوع بمزيد من البحث والتمحيص، وهدف الدراسة معالجة الانعكاسات الناجمة عن حكم السلاطين المماليك الجراكسة ونوابهم للمناطق الشامية ومن بينها دمشق بما يستحقه من دقة وتفصيل، ولتجلية ذلك فقد تتبعت المساوئ التي ترتبت على حكم السلاطين المماليك ونوابهم في دمشق وجوارها، وعملت على إظهار الآثار الناجمة عن الحروب والفتن التي اندلعت في دمشق خلال الحقبة التي أرخ لها ابن الحمصي، وقد تخلل العرض التاريخي في صفحات هذه الدراسة الحديث عن الأحداث التي أوردها ابن الحمصي في كتابه وتلك التي لم يذكرها، بينما جاءت على ذكرها مصادر أخرى عاصرت فترة حكم المماليك الجراكسة.

التعريف بالمؤرخ ابن الحمصي:

أسرته ونشأته: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن عبد اللطيف بن أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن حسن بن عبد الله بن زبد بن عبد ربه الأنصاري (الغزي، 1997م، ج2، ص98؛ ابن طولون وابن المبرد، 1996م، مج 1، ص166)، ويرجع نسبه إلى جدّه عبد الله بن زيد الصحابي الأنصاري. (الغزي، 1997م، ج2، ص98). ويلقب بشهاب الدين، وهو حمصي الأصل (الزركلي، 1986م، ج1، ص233)، يقول الحنبلي في ترجمته لابن الحمصي، القاضي شهاب الدين ويلقب الدمشقي الشافعي (ابن العماد الحنبلي، 1992م، مج 8، ص280) ولد في سنة إحدى وخمسين وثمانمائة للهجرة، وقد اختلفت المصادر حول تحديد سنة مولده، فأشارت بعض المصادر أن مولده كان في سنة 853ه/1449م. (الغزي، 1997م، ج2، ص98؛ ابن العماد الحنبلي، 1992م، مج8، ص280). ترعرع ابن الحمصي في بيئة علمية ودينية، تولّى خلالها الكثير من أهله وأقاربه مناصب مهمة في القضاء والتدريس والخطابة والإفتاء، ووالده من الأثرياء، فناله نصيب من الإرث العائلي (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص8؛ للمزيد انظر ليلى، 1979م، ص174).

تكوينه العلمي والثقافي: نشأ ابن الحمصي نشأة دينية، وانكبَّ على طلب العلم، وقد استندت ثقافته الواسعة إلى مختلف العلوم الدينية واللغوية والتاريخية التي تلقاها على يد عدد من الشيوخ والعلماء الذين قابلهم خلال ارتحاله في طلب العلم؛ حيث تتلمذ على يد علماء الشام ومصر، وتنقل بين مدن تلك البلاد، وقد انعكس تجواله وتلقيه العلوم في كل مدينة أو بلد زاره على تنشئته العلمية والمهنية، (ابن

الحمصـي، 2000م، ج1، ص8-11) وتلقب بالشـيخ الإمام العلامة الخطيب البليغ، المحدّث، المؤرخ ثم القاضـي، والتحق بركب علماء وشـيوخ مصـر والشـام، وتتلمذ عليهم، ونال قسـطاً وافياً من علوم الحديث، والتقى بالشـام بالعلامة أبو الفهم زين الدين عبد الرحمن ابن يوسـف الأذرعي القابوني (ت 869هـ/1464م) في الجامع الأموي وقد سـمع من القابوني عن الشـيخ الحافظ زين الدين العراقي (ت806هـ/ 1403) صـاحب الألفية في علم الحديث (ابن الحمصـي، 2000م، ج1، ص10- 11، 31)، وأخذ الحديث عن عبد الله بن محمد الكناني المعروف بالجمال بن جماعة (ت 865هـ/ 1460م). (ابن طولون وابن المبرد، 1996م، مج1، ص166). وسمع من الحسن بن نبهان، ومن بدر التنوخي، وهو الحسـن بن محمد بن نبهان البسـطامي الدمشـقي (ابن طولون وابن المبرد، 1996م، مج1، ص167)، ومن برهان الدين الزرعي أبو أحمد الشافعي المتوفى سنة 870هـ/1465م، وهو من مشايخ الشافعية القدماء، وذكره ابن الحمصي: "قرأت عليه صحيح البخاري بكماله وأجازني سنة 873ه/-1468م، وشرحت عليه المنهاج للنووي) (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص10، للمزيد انظر: للمزيد انظر: السخاوي، 1992م، ج1، ص185-186؛ البصروي، 1988م، ص68).

وأجاز لابن الحمصـي عدد من المشـايخ والعلماء، منهم: الجمال بن ناظر الصـامتة الصـالحي الحنبلي المتوفى سنة 859هـ/ 1454م (متعة الأذهان، مج1، ص168)، وعبد الهادي الدمشقي الحنبلي، المتوفى سنة 856هـ/1452م (ابن طولون وابن المبرد، 1996م، ج1، ص168؛ السخاوي، 1992م، ج1، ص272- 273)، وممن أجاز له رواية الحديث: أبو العباس بن الشـريفة، والشـهاب الحجازي والبرهان الباعوني وعبد الرحمن ابن يوسف الأذرعي القابوني، (ت 869هـ/ 1464م).

مؤلفاته: ألف الكتاب الأول وعنوانه (التاريخ الكبير)، والكتاب مفقود، وربما ضـاع أو أصـابه التلف (ابن الحمصـي، 2000م، مقدمة المحقق، ص16)، والكتاب الثاني: حوادث الزمان ووفيات الشـيوخ والأقران، وجمع فيه الكثير من الحوادث ووفيات الشيوخ والأقران منذ سنة 841هـ/1436م، وجعله المؤلف ذيلاً على كتاب إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص16).

وظائفه: تولّى المؤلف القضـاء في الشـام من قبل قاضـي القضـاة ابن الفرفور (الغزي، 1997م، ج2، ص98)، وأسند إليه منصـب القضـاء في الديار المصـرية، وخطب مكانه في قلعة الجبل، وقد أعجب قانصـوه الغوري بفصـاحة لسـانه، فقدمه عن غيره لفصـاحته في الكلام، ونداوة صـوته. (ابن العماد

الحنبلي، 1992م، مج8، ص280؛ الزركلي، 1986م، ج1، ص33). وباشر ابن الحمصي مهامه في دمشق سنة 914ه/1508م، الخطابة في الجامع الأموي، فخطب عن القاضي اللؤلؤي ابن الفرفور (الغزي، 1997م، ج2، ص98؛ ابن العماد الحنبلي، 1992م، مج8، ص280). وقد تولاها في القاهرة قبل ذلك واستمر بها حتى وفاته. (السخاوي، 1992م، ج3، ص76؛ البقاعي، 2004م، ج3، ص70). وقد أكدّ ابن طوق في أحداث سنة 895ه/1489م على تولية ابن الحمصي القضاء بقوله: "وجاء أوله (أي في شهر شوال) القاضي شهاب الدين الحمصي وله إجازة في البلد، وأخبر بالمرسوم، ..." (ابن طوق، 2000م، ج2، ص981).

أبنائه: تزوج ابن الحمصي وقد أنجب عدداً من البنين والبنات ولم يذكر في تاريخه سوى ولي الدين وأبو الفضل وزين العابدين وكمال الدين ومن البنات ابنته: خديجة. (ليلى، 1979م، ص174).

وفاته: توفي ابن الحمصي في يوم الثلاثاء التاسع عشر من شهر جمادى الثالثة سنة أربع وثلاثين وتسعمائة للهجرة (الغزي، 1997م، ج2، ص98؛ ابن العماد الحنبلي، 1992م، مج 8، ص280)، ودفن في باب الفراديس، أحد أبواب دمشق الشمالية بناه السلطان نور الدين الزنكي (511-569هـ/ 1118-1174م)، (المنجد، 1949م، ص93).

القيمة العلمية لكتاب حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران:

يتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء، وهو مختصر لكتابه المفقود (التاريخ الكبير)، ويكتسي هذا الكتاب أهمية خاصّة باعتبار مؤلفه شاهد عيان لفترة حفلت بالأحداث، وأكثر ما نجد ذلك في المشاهدات والمعاينات المباشرة التي رآها ابن الحمصي ودونها مثل: فترة الانتقال من العصر المملوكي إلى العصر العثماني، والهزائم التي تعرّضوا لها على يد العثمانيين في معارك مرج دابق والريدانية (ابن الحمصي، 2000م، مقدمة المحقق، ص6).

عرض ابن الحمصي في كتابه مواد غنية، مثل سرد بعض أحداث الفوضى والفتن خلال حكم المماليك الجراكسة (784-923هـ/1382-1517م)، الذي استمر ما يقارب 139سنة تعاقب خلالها على عرش السلطنة 28 سلطاناً، وتحدث عن سياسات نوابهم وأعيانهم المماليك في الشام، ووصف الأحوال الاجتماعية أيام المماليك مثل: الاحتفالات بالأعياد والمواكب وغيرها، وتجهيز قوافل الحجيج، وفصل الحديث عن أعمال السلب والنهب في دمشق، وبين الأحوال المالية والاقتصادية حيث الأسعار وتقلباتها والعملات داخل الأسواق، وذكر الأوبئة والطواعين (**ابن** الحمصي، 2000م، مقدمة المحقق، ص6؛ بدور، 2016م، ص42).

ظلم النواب والأعيان: وصل العديد من أمراء السلاطين المماليك الجراكسة والمعروفين بالمماليك البرجية (أطلق عليهم هذا الاسم لنزولهم في أبراج قلعة القاهرة، انظر: الزيدي، 2009، ص74؛ نورة، 2018م، ص14)، إلى كرسي النيابة في بلاد الشام، وعلى رأسها دمشق التي عانت من ويلات سياساتهم الظالمة. ولم يقتصر أمر الظلم عند النواب، بل وشاركهم السلاطين المماليك الذين ارتكبوا الكثير من المظالم وتعسفوا ونكّلوا بالعامة على اختلاف شرائحهم الاجتماعية، وقد اعتمدوا في ذلك على تقوية علاقاتهم مع الزعر، حيث استخدموهم لابتزاز الأموال من العامّة، حتّى إن علاقاتهم ببعضهم البعض لم يسودها التفاهم بشكل دائم، الأمر الذي ساهم في ظهور حركات التمرد والعصيان في الشام وغيرها على امتداد فترة العصر المملوكي الجركسي (نورة، 2018م، ص23؛ بدور، 2016م، ص76)، ففي عام 871هـ /1466م استبدّ النائب برسباي البجاسي (ت 871هـ/ 1466م) الذي شغل منصب النيابة في كل من طرابلس والشام (ت 873هـ/ 1468م)، في الحكم (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص32؛ ابن أياس، 1984م، ج2، ص172) واشتهر هذا النائب بظلمه للدمشقيين، وقد تحدث ابن الحمصي عن أعمال هذا النائب وسلوكياته التعسفية في الوقت الذي لم يشر إليه ابن طولون؛ حيث ذكر عجزه وقلة خبرته وجهله بشؤون الإدارة ورعاية الناس (ابن الحمصي، 2000، ج1، ص108، للمزيد انظر: ابن طولون، 1984م، ص83، 84).

وفي عام 873هـ/ 1468م أساء نائب قلعة دمشق للدمشقيين، كما استخفّ أيضاً بعظمة الله عز وجل، أضف إلى ذلك تقصيره في تقديم ما عليه من واجبات في بناء الأبراج والمقاصف داخل القلعة، فكانت نهايته السجن ومصادرة أمواله. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص115). إن الطابع العام للهيكلة الإدارية في الدولة المملوكية الثانية تصبُّ في صالح السلطة؛ إذْ إن جميع الإدارات في الدولة تسعى نحو تأمين الخدمات للحكام ونوابهم، وهي غير معنية بتقديم الخدمات للعامة في الوقت نفسه (زعرور، 1990م، ص122). لا سيما وأن حجم الضرر الملقى على كاهل السكان في دمشق وغيرها من المدن الشامية قد يبلغ حدّه إذا ما تفشّت الأوبئة مثل: مرض الطاعون الذي دكّ دمشق في أعوام 881هـ/1476م و882هـ/1477، حيث بلغ عدد الوفيات في دمشق يومياً ما بين 1000 إلى 1500 إنسان. (الطراونة، 2010، مج4، ع3، ص51)

توالى ظلم النواب للعامة في السر والعلانية، إذ ارتكب الأمير أيدكي نقيب قلعة دمشق والشادّ على عمارة الجامع الأموي (ابن طولون، 1998م، ج1، ص9، 14)، الظلم بنهبه أموال الناس، واعتدائه على الأرواح والأنفس، حيث أهلك الخلق وتمادى، مما دفع برسباي إلى القبض عليه وإعفائه من منصبه ومصادرة أمواله في سنة 886هـ/1481م. وفي العام التالي يأمر نائب الشام قجماس (886- 892هـ /1481-1486م) بالقبض على عدد من تلاميذ وشيوخ مدرسة أبي عمر في الصالحية، ويضربهم بالمقارع والتشهير بهم بالجنازير، وسجنهم، وكان سبب ذلك انكباب زيت القنديل على ابن موسك أحد تلاميذ المدرسة، وإذا كان ابن الحمصي قد أغفل عن مساوئه الأخرى، فإن ابن طوق قد تحدث عن أفعاله المشينة التي تجسدت في استخلاص النائب لأموال الناس من حارات دمشق في عام 891

هـ/1486م، الذي تسبّب بإفقار الدمشقيين، حيث فرض على كل حارة دمشقية مبلغاً من المال في الوقت الذي تزامن مع ضعف حال الناس اقتصاديا وكثرة اللصوص والسرّاق (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص171؛ للمزيد انظر: ابن طولون، 1984م، ص92- 98).

لم يتحدث ابن الحمصي على الدسائس التي كان يحيكها رجال الحكم في نيابة دمشق كما أظهرها ابن طوق الذي أشار إلى تلك العصابات التي أرسلها هؤلاء إلى سوق التجار سنة 895هـ/1489م؛ حيث قاموا بنهب 12 حانوتاً، كما أقدموا على قتل وجرح العديد من الأنفس جرّاء اصطدامهم بعساكر الوالي والحاجب (ابن طوق، 2000م، ج2، ص956). بينما وضّح ابن طوق تفاصيل الإجراءات التعسفية التي ارتكبت بحق الكثير من أعيان دمشق، وتحت إشراف النائب الجركسي، حيث أشار إلى ضرب صهر ابن السرايجي 500 عصاة من قبل الحاجب، ثم فرض عليه مبلغاً من المال، وتابع قائلاً: " وسمعت أنَّ الحاجب ضرب الكرسي نور الدين كذلك ورسَّم عليه، كما قرر نائب الغيبة دوادار السلطان على الحنفي إسماعيل المال". (ابن طوق، 2000م، ص579-580).

إن أكثر ما كان يتعرض للظلم على أيدي نواب دمشق الفلاحين الضعفاء، فقراء الحال، فكثيراً ما كان يشير إلى ذلك ابن طوق في كتابه قائلاً في أحداث سنة 895هـ/1489م: " والنائب فيها وأخوه وأقاربهما في غاية الظلم للفلاحين." (ابن طوق، 2000م، ج2، ص910).

تتكرر مشاهد ظلم النواب المماليك للدمشقيين، ففي سنة 899 هـ /1493 م؛ إذْ نجد أن نائب قلعة دمشق قد تعدّى على من يطبّق أحكام الشريعة الإسلامية في الفصل بين النزاعات والخلافات التي تشتعل نارها بين الناس، ولم يأبه بأحوال الفلاحين، وتعرّضت عساكره للقضاة، وضربهم لفضهم النزاع بين الفلاحين، مما دفع القاضي بن الفرفور(ت 937هـ/1530م)، إلى إصدار الأوامر بمنع القضاة ونوابهم من الحكم. ومنع شهادة الشهود، فتوقف القضاء، وانعكس سلباً على المجتمع الدمشقي، فاضطربت أحواله، وساءت أوضاع الدمشقيين (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص251).

يتوقف ابن الحمصي عن رواية الأحداث التي تتضمن اعتداءات نواب دمشق المتكررة على الأهالي، ابتداءً من عام 903هـ/1497 م وحتّى عام 930هـ/1523م، وبالعودة إلى مؤلفات: مفاكهة الخلان وتاريخ ابن سباط وبدائع الزهور وابن طوق، يجدُ الباحث أن هناك نقصاً في المعلومات التي تستوفي هذا الموضوع، وقد اتضح ذلك في كتاب حوادث الزمان، وربما كان السبب وراء ذلك هو منصبه كقاضي إلى جانب العلاقة التي تربطه مع الحكام المماليك، أضف إلى ذلك الخوف على أملاكه في دمشق من بطش النواب ومماليكهم، يقول ابن طوق: "وجاء القاضي شهاب الدين الحمصي وله إجارة في البلد (دمشق) ". (ابن طوق، 2000م، ج2، ص981)، بينما تطرق باقي المصادر المشار إليها سابقاً، فعلى سبيل المثال شهد عام 903هـ/1497م ظلم النائب كرتباي الأحمر (ت904ه/1498م) لبعض الدمشقيين (ابن طولون، 1984م، ص105- 114)؛ حيث أمر بضربهم، وصادرهم، وفرض على أمراء دمشق الترسيم وألزم المعماريين والنجارين والخرّاطين وغيرهم بالوقوف إلى جانبه. أمّا فيما يخصُّ جمع الضرائب والأموال من العامة، فقد كان النائب يعهد بها إلى جماعة عرفوا باسم عرفاء الحارات، وقام النائب دولتاي سنة 906هـ/1500م بتعرية وضرب عدد من الدمشقيين بالقرب من البيمارستان النوري الذي بناه السلطان نور الدين محمود زنكي في دمشق سنة 549هـ/ 1154م، (المنجد، 1949م، ص61؛ نورة، 2018م، ص74)، وصادر منهم أموالاً كثيرةً، وأغلقت الأسواق فطال ظلمة جميع أبناء الحارات الدمشقية، وشاركه في ذلك الزعر وهم جماعة من السوقة وقطاع الطرق الذين قاموا بأعمال السلب والنهب لممتلكات الناس خاصةً خلال الحروب الداخلية. (الخطيب، 1996م، ص222؛ نورة، 2018، ص29). ولم يلتفت النائب إلى ما قاساه الدمشقيين وغيرهم من أبناء المدن الشامية من ويلات الأوبئة مثل الطاعون وأنواع الحميات،

التي حصـدت الكثير من الأرواح في أعوام 902-903هـ/1496-1487م و409هـ/1498م، واستمرت متفشية في سائر المدن الشاميّة حتى عام 919هـ/1513م، فتزامن ظلم النائب مع انتشار الأوبئة التي زادت من أوجاع الناس (الطراونة، 2010م، مج4، ع3، ص53).

إنَّ عزوفَ ابن الحمصي عن تدوين بعض مثل تلك الأحداث، على الرغم من أنه كان شاهد عيان لهذه الفترة، يرتبط بعلاقاته مع أمراء المماليك، حيث يذكر أنه كان يحضـر مجالس الأمراء المماليك في مناسـباتهم، كحضـوره لعقد زواج الأمير طومان باي الدوادار الثاني في القلعة سـنة 903ه/1497م، وتواجد إلى جانب القضاة والعلماء في تهنئة السلطان المملوكي بقدوم شهر رمضان بدليل قوله: " وكنت حاضـراً معهم "، فمن الطبيعي ولا غرابة في ذلك أن يتجنبَ ابن الحمصـي تدوين الأحداث التاريخية التي تمس سـمعة الأمراء المماليك ونوابهم في الشـام كما نقلها ابن إياس وابن طولون. (ابن الحمصـي، 2000م، ج1، ص12، 7)، وقد يكون السـبب في تجاهل ابن الحمصـي لبعض الأحداث المتعلقة بالسـلاطين والمماليك ونوابهم آتٍ من كون كتابه "حوادث الزمان " اختصـار لكتابه المسـمّى بالتاريخ الكبير، الذي كان شـاملا في أحداثه للفترة التي بدأت منذ مولد ابن الحمصـي سـنة 841ه/1437م؛ إذْ إنَّ هذا الكتاب فقد، وربما ضـاع أو أصـابه التلف. (ابن الحمصـي، 2000م، ج1، ص16، 21)، وبالتالي لم نستطع الوصول إليها كما وردت في كتابه التاريخ الكبير.

تسـتمر أحداث العنف والظلم من قبل نواب السـلطان المملوكي في بلاد الشـام، حيث قام أهل الشام في سنة 907هـ/1501م بثورة ضد النائب دولتباي، نائب دمشق في عهد السلطان قانصوه الغوري الذي فرض عليهم أجرة سبعة أشهر من أملاك الشامين، فقاموا برجمه وإخراجه من دمشق، وكادت المدينة أن ينتهي أمرها بالخراب من جرّاء هذه الحركة الاسـتفزازية الظالمة. (ابن طولون، 1998م، ق1، ص160، 191-192). وأبعد من ذلك في الظلم المرتكب من قبل النواب، ولم يكن ابن الحمصي قد أشار إلى ذلك للأسباب سابقة الذكر، على عكس ابن طوق الذي ذكر الحادثة في سنة 896ه/ـ1490م، حيث بيّن من خلالها مدى ظلم نائب دمشق وتعسفه ضد أبناء دمشق لأجل المال؛ إذ أمر بشنق عدة أشخاص صدر في حقهم مرسوم سلطاني، والسبب هو عدم قدرتهم على دفع المبلغ المقرر عليهم والبالغ 2000 دينار، بينما تمكنوا من دفع 800 دينار (ابن طوق، 2000م، ج2، ص1026؛ خصاونة، 1992م، ص123). في حين تحدث ابن سباط عن انتهاكات نائب دمشق للقرى والحارات، حيث تمادى النائب بظلمه لأهالي حارتي ميدان الحصـى وهو الميدان التحتاني من ميادين دمشـق (ابن كنان، ص190)، والشـاغور التي تقع بالباب الصـغير من أبواب دمشـق (الحموي، 1977م، ج3، ص310)، كما نهب مماليكه عدداً من أهالي قرية دمّر التي تقع بين قاسـيون والربوة، (البدري، 1980م، ص60) وقد أحدثت موجات الظلم هذه انتفاضـة أهالي الحارات فتحالفوا ضـد النائب، وأتباعه لكثرة مظالمهم واشتبك الأهالي مع المماليك الأتراك وقتل الكثير منهم، فما قيام العامة بهذه الثورة إلاّ لكثرة ما وقع عليهم من الظلم، ولم تنته ثورتهم إلا بعد أن قدّم النائب الاعتذار للثائرين ثم القيام بإبطال المشـاهرة وهي الأموال التي فرضـت على الباعة في عهد السلطان الغوري (زناتي، ص368) وترك الظلم. (ابن سباط، 1993م، ج4، ص924 (خصاونة، 1992م، 126).

لا شـك أن ما دفع أهالي الحارات الدمشـقية إلى القيام بمثل هذه الحركات الثورية هو عدم اكتراث الحكام المماليك الجراكسة بحياة هؤلاء المعيشية القاسية التي تكبدوها نتيجة تأثيرات كبيرة أولها سـوء أحوالهم الاقتصـادية التي أعقبت انتشـار الأوبئة والطواعين، هذا ناهيك عمّا جرى في الأرض الزراعية من خراب نتيجة موت أصـحابها من الفلاحين، كما انتشـر الفسـاد والفسـق

والفجور، ففتحت الخمارات بأمر من النواب المماليك، وكثر ظلمهم، فعم الغلاء الشـديد بعد ارتفاع الأسعار. (الطراونة، 2010م، مج4، ع3، ص54)

ظلت فئات العامة تعيش في تباعد عن بعضـها البعض، وكل فئة منها تسـعى لأجل المحافظة على مصالحها، وقد انعكس ذلك سلباً على وحدة الصف؛ إذ لم تتجمع إرادتها من أجل القيام بثورة ضد الحكم المملوكي للخروج من الحال السيئ الذي فرضه السلاطين على أهالي الحارات الدمشقية وما جاورها من المناطق (زعرور، 1990م، ص123). هذا ناهيك عن أعمال مماليك السلاطين وعبثهم في دمشق، فضاق الأهالي بهم ذرعاً، وإن كان ابن الحمصي قد أغفل عن وصف ما تسببوا به للدمشقيين، فإن ابن طوق قد ذكر على سبيل المثال جزءاً مما كانوا يفعلونه من نهب وسلب وخراب واستصفاء لأموال الدمشقيين قائلاً في أحداث سنة 894هـ/1488م:" والمماليك السلطانية داخلة كما لها في كثرة، وغالبهم يعيث في البلد: يأخذ دواب الناس، وهم على أقسام، منهم من يأخذ بالكلية من غير عوض، ومنهم من يعوض قليل جداً، والخلق في شدة بسببهم، وفيهم الفساد والإفساد. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص820).

صمت ابن الحمصي عن تناول الأحداث المؤلمة التي تسبب في حدوثها بعضُ نواب السلاطين المماليك الجراكسة في دمشق، ويعودُ ذلك إلى علاقاته ببعض الأمراء والنواب وفقدان كتابه التاريخ الكبير، فلربما اندثرت مثل هذه الأحداث التي يحتويها الكتاب وتاريخ حوادث الزمان، أو لكونه يشغل منصب القاضي في دمشق أثناء الحكم المملوكي الجركسي كما ذكر ذلك ابن طوق (ابن طوق، 2000م، ج2، ص981). وقد كشفت تلك الأحداث مدى ظلمهم للدمشقيين، فدوّنَ ابن الحمصي أعمال السلب والنهب في دمشق وضواحيها خلال الحكم العثماني، ويبدو أن ابتعاده عن وصف الأحوال السيئة التي مرت بها المدينة خلال الحكم المملوكي الجركسي كان بسبب العلاقة المتينة التي ربطته بالسلاطين المماليك ونوابهم (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص22؛ للمزيد انظر: ليلى، 1979م، ص174).

حصل لأهالي منطقة الصالحية التي تقع في جبل قاسيون بدمشق (الحموي، 1977م، مج3، ص390)، وكذلك قرية المزّة إحدى قرى دمشق الكبيرة (الحموي، 1977م، مج5، ص121)، مشقة عظيمة في سنة 916هـ/1510م، خلال عهد النائب سيباي (ت893هـ/ 1487م) والذي هو من مماليك السلطان الأشرف قايتباي (873-902هـ/1468-1496م). (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص33) وقد كان هذا النائب سبباً في نقص المياه وانقطاعها عن تلك الحارات، وقيامه بنهب الأموال المرصدة لصيانة الأنهار، فتوقفت كنس الأنهار لقلة المال، (ابن طولون، 1998م، ق 1، ص283؛ 1984م، ص191). إن ضعف العلاقة بين سلاطين المماليك الجراكسة ونوابهم وأمراء دولتهم وبين عامة الناس يعود إلى عدة عوامل، منها: غياب دور السلاطين في توفير الأمن والسلامة لعامة الناس، وكذلك عدم توفير الغذاء وباقي الحاجات الضرورية داخل الأسواق، وعدم القيام بالإصلاح الزراعي وحفر القنوات وغيرها (الجبوري، 2015م، ص34). كيف لا ومماليكهم أي عساكرهم، يأتون من القاهرة إلى دمشق فينزلون الأسواق بخيولهم وهم على حوانيت الناس، فسلبوها ونهبوا أموال الناس (ابن طوق، 2000م، ج2، ص820).

ظلم الأعيان من الحجاب والقضاة والدواداريين:

أخلّ شرامرد المؤيدي، حاجب الحجاب في دمشق وكان قبل ذلك قد تولّى منصب الدوادار للسلطان خشقدم (866-872هـ/ 1461-1467م) ومن ثم حلّ في الأتابكية (ابن إياس، 1984م، ج2، ص425)، بعمله أثناء تولّيه أمر الدوادارية، والذي يترأس مجموعة تمشي بين يدي السلطان وتحمل المشاعل في الليل (زناتي، ص164)، والحجوبية الكبرى التي يرأسها حاجب الحجاب إلي ينظر في

أمور الإقطاعات (زناتي، ص121)، ثم الأتابكية التي يرأسها الأتابك، وهو بمثابة أمير الجيش وقائده (الخطيب، 1996م، ص17) في دمشق عام 873هـ/1468م، وقد نتج عن ذلك تبديد المصالح العامة والإساءة إلى عوام الناس، مما دفع خشقدم إلى القبض عليه ومصادرة أملاكه (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص115). وهكذا فعل حاجب الحجاب إينال الذي قد زاد ظلمه في دمشق، يقول ابن طوق: "وأخذ أملاك الناس خربها". (ابن طوق، 2000م، ج2، ص768).

استمر النواب الدمشقيون يظلمون الأهالي، حيث قام وكيل السلطان برهان الدين النابلسي في عام 880هـ/ 1475م، بممارساته الوحشية تجاه الدمشقيين، نتج عنها قيام الثورة ورجمه بالحجارة، ورميه بالسهام، وإحراق بيته، وقد أكد ابن إياس في كتابه بدائع الزهور ما رواه ابن الحمصي من أفعال وممارسات النابلسي الوحشية تجاه الدمشقيين منذ وصوله إلى المدينة، ويظهر أنَّ النابلسي قد فاق غيره من النواب بارتكاب الظلم وتجبّره على الناس ومصادرة أموالهم بالحيل، حتى يثورون في نهاية الأمر من أجل إنقاذ مدينتهم من شرّ الفساد والخراب الذي استشرى في أوصالها نتيجة تمادي الظالم في الحكم (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص133، 135؛ للمزيد انظر: ابن إياس، 1984م، ج3، ص110)؛ إذْ وكّلَ النابلسي أمر الدمشقيين إلى أعوانه الذين تسلّطوا عليهم، وتنكروا كذلك للنواب والقضاة، حتى أنَّ السلطان المملوكي قايتباي قد سخط عليه وأمر بضربه نحو 2600 عصاة. (الحمصي، 2000م، ج3، ص133) فطاش وظلم الناس وجاء عليهم وعادى جميع الناس في سائر البلاد الشامية، حتى طال ذلك الأمراء وأعيان الدولة، وشقى لنفع غيره (ابن إياس، 1984م، ج3، ص130)، وإذا قيل لأحد من الناس: "طلبك النابلسي فيموت من الخوف" (ابن الحمصي، 2000م، ج3، ص134) وقد انتهى أمره هو ووالده برهان الدين، وتمت مصادرة أمواله التي بلغت نحو 1000,000 دينار. في حين ذكر البصروي أن المبلغ الذي تم مصادرته من والد النابلسي قدّر بـ 400000 دينار (ابن الحمصي، 2000م، ج11، ص136؛ للمزيد انظر: البصروي، 1988، ص82)، ومن الأمثلة على ظلم النابلسي للعامة، أنه أقدم في شهر صفر من عام 882هـ/1477م على إلزام الطحانين وغيرهم بشراء قمح غير صالح للأكل، كما وأمر أعوانه بمهاجمة الثائرين منهم فتأذّى الكثيرون من رجم الحجارة وضرب السيوف ورمي السهام، فسالت دمائهم في صحن المسجد، (ابن الحمصي، 2000م، ج3، ص135)، وقد انتاب الدمشقيين الخوف والوجل الشديد بقدوم برهان الدين النابلسي والد شهاب الدين إلى دمشق؛ إذْ أمر بالقبض على عدد من قضاة الشافعية والمالكية وصادر أموالهم، فصرخ الناس خوفاً، وقد كثر البكاء، وتعطلت الخطبة والصلاة وهرب الناس من شر النابلسي. (ابن الحمصي، 2000م، ص135).

يكفي ما أورده ابن الحمصي من حديث يؤكد مدى تخوّف أهالي دمشق من النابلسي أثناء تواجده في دمشق؛ إذْ إنه وعلى الرغم من أنواع العذاب وكثرة الضرب الذي أُلحق بالنابلسي والذي نتج عنه وفاته، إلاّ أن أغلبيتهم لم تصدّق بخبر موته، وقالوا: يتغارش إلى أن يهرب من القبر". (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص136). هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على حجم الأذى وشدة العذاب الذي تعرض له الدمشقيين أثناء وظيفته، حيث ترك في الأنفس المخاوف الأبديّة التي أخذت تلاحقهم على طول فترات وجود النابلسي في دمشق، فأصبح حتى خبر وفاته بالأمر غير المصدّق لدى عامة الناس الذين يتوقعون ظهوره بين الحين والآخر نتيجةً لما سيطر على عقولهم وأفئدتهم من مخاوف تنذرهم بسوء العاقبة إن حلّوا بين أيدي النابلسي.

لم يتوقف الظلم عند هذا الحد أي ما قام به النابلسي من أعمال واعتداءات متكررة ضد الدمشقيين، وإنما تستمر معاناة الناس لفترات طويلة وقد تكون لعدة سنوات، وقد أشار ابن طوق بشكل واضح إلى ذلك ومن عاصره من المؤرخين أمثال ابن إياس، فقد ترددت في كتبهم عبارات: " ثم إن الناس في أمر مريج من الظلم.(ابن طوق، 2000م، ج2، ص991).

صاحت العامة في منطقة المزّة سنة 890هـ/1485م، وكبّرت في مآذن المسجد الأموي ورفعت المصاحف والأعلام إيذاناً برفضهم للظلم الذي سببه لهم الدوادار جاني بك الطويل، الذي قام بنهب المحاصيل الزراعية، وفرض الرسوم مقدماً على أصحاب المزارع، وزاد في ظلم أهلها بعد أن استولى على جميع غلاتهم الزراعية. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص203). وقد شهد عهد جاني بك الطويل انتشار الفواحش في دمشق بسبب كثرة الخمارات، وقد شاركه حاجب الحجاب في تفشيها، بينما اقتصر دور العامة على قراءة الربعات الشريفات داخل الحارات وأزقة المدينة، وهذا ما ذكره ابن طوق دون أي إشارة له عند ابن الحمصي. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص71-672).

تميز موقف العامة في أغلب الأحيان بالإيجابية تجاه السلاطين على الرغم من تعرضهم للظلم والاستغلال على أيدي السلاطين ونوابهم، ومردّ ذلك إلى: 1- التأييد المطلق للسلطان في كلّ ما يتعرض له من تدابير عدوانية وفتن ومؤامرات. 2- السعي إلى حماية السلطان من خلال كشف كل ما يحمل له من حقد أو ضغينة. (الجبوري، 2015م، ص37). لم يتعرض ابن الحمصي إلى رصد جميع مساوئ الأعيان الجراكسة الذين تولوا المناصب في دمشق، كما ذكرها ابن طوق، فعلى سبيل المثال، فقد ذكر في سنة 891هـ/1486 م، مجيء الخاصكي ماميّة إلى دمشق، ومعه الكثير من المراسيم التي تستهدف أموال الدمشقيين، لا بل وقد طال ظلمه حتى العمال جباة الضرائب. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص590).

ومن جانبه فقد أحدث المحتسب عبد القادر شقيق الدوادار المظالم الكثيرة في دمشق سنة 893 هـ/ 1487م، وفي إشارة إلى الخاصكيين الذين لم يختلفوا عن غيرهم من أعيان السلطان في ارتكاب الظلم خلال توليتهم المناصب في دمشق من قبل الحكام المماليك الجراكسة، فقد اتفق ابن طولون (ت953هـ/ 1546م) مع ابن الحمصي في حديثه عن تمادي أعيان السلطان المملوكي أصحاب المناصب في دمشق، ومدى اتساع ظاهرة الظلم في عهد البعض أمثال: الخاصكي قانم دهشة (ت 894هـ/1488م)، وعلى منواله سار الخاصكي يلباي في سنة 894هـ /1488 م في مصادرة الناس؛ حيث صادر من ورثة ابن علوان وحده ما يقارب 3000 دينار.

ونال ظلمه حتى الصنّاع الذين تعرضوا لمظالم الطرح (الرمايات)، واحتكار الصناعات ومصادرة أموالهم. وقد تزامن ظلمه مع دخول خازندار السلطان قنبك إلى دمشق من أجل المصادرة، فوضع يده على نحو 20000 دينار، هذا بالإضافة إلى المراسيم التي أصدرها بالاتفاق مع النائب في دمشق والتي تقضي باعتقال عدد من الأعيان، وكان على رأسهم مفتي دار العدل كمال الدين حمزة، وقد استمر على هذا المنوال حتى عام 895هـ/1489م (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص214؛ ابن طولون، 1998م، ق1، ص84، 92). وأضاف ابن طوق على ما جاء به ابن الحمصي بأن الدوادار قد أخذ الكثير من دواب الناس ومواشيهم، وأخرب البلاد وتعرض وجماعته للأهالي صغاراً وكباراً، لا يرحمون أحداً. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص843-845).

وتستمر معاناة أهالي الحارات الدمشقية كحارة الشاغور وذلك بسبب تعنت وتجبر الدوادار في إهانتهم وسلب أموالهم، فعلى سبيل المثال أقدم الدوادار على فرض الترسيم في سنة 892ه/-1486م على أهالي الشاغور؛ وذلك بسبب شخص قتل في الحارة، فأرسل الدوادار خلفهم ورسّم عليهم وقال: " أحضروا القاتل وإلاّ يؤخذ منكم مال جزيل". (ابن طوق، 2000م، ج2، ص706).

أما نائب دمشق فقد تجاهلَ في نفس العام شكاوي أهالي حارة الصالحيّة الذين اعتصموا أمام بابه لخلع الوالي الذي اشتد ظلمه يساعده في ذلك مماليكه والزعر (ابن طوق، 2000م، ج2، ص713). هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى استخفاف نواب السلطان المملوكي وأعيانه من دواداريين وولاة ونواب بالدمشقيين، فكل واحد منهم كان بمثابة الحاكم والآمر الناهي في وظيفته لا يأبه أحداً، وهمّه الوحيد هو التشدّد على العامة، والسعي لتحصيل الأموال بحق وبغير حق، هذا بالإضافة إلى إلحاق الإهانات والتفنن بأشكال التعذيب، مستغلاً بذلك مكانته في الدولة المملوكية لتحقيق مآربه الخاصة من جهة، وإرضاءً لجشع وطمع سلطانه في القاهرة.

وأبعد من ذلك فقد عيّن السلطان الأشرف قايتباي من قبله قرقماس أمير أخور ثاني يتولى أمر اصطبل السلطان وخيوله، (ابن طوق، 2000م، ج2، ص884؛القلقشندي، 1914م، ج4، ص18-19؛ زناتي، 2011م، ص42) وذلك لأجل استصفاء أموال دمشق من مؤسساتها وسكانها؛ إذْ جبى أملاك دمشق عن خمسة أشهر، فقد أظهر ابن طوق صور من ظلمه وتعسفه الشديد تجاه الدمشقيين، حيث أمر بأخذ الغنم من أصحابها ظلماً، ثمَّ طرح لحمها على الناس بالظلم، فالرأس الذي يساوي 10 دنانير يطرحه ب50 دينار. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص929) فعظمت المصيبة على الدمشقيين، كما نهب أوقاف البيمارستان وانقطعت الرواتب عن الأيتام والضعفاء مدة خمسة أشهر، هذا بالإضافة إلى ما كان يعطى للصوفية من أموال ونهب كذلك أموال الصدقات الجارية (ابن آجا 1986م، ص198). بينما يذكر ابن طوق أن أمير أخور النائب قد وصل دمشق لمدة خمسة أيام لأجل مصالح خاصة، ويجمع رجالاً مشاة ومالاً ومعه المراسيم بأخذ الأموال من التجار والقضاة والأوقاف والأرزاق. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص622)

ومما يدلّ على شدة المحن والبلايا التي تعرّض لها الدمشقيين على أيدي النواب والأعيان أصحاب المراتب والوظائف السلطانية؛ تلك الاحتفالات التي يظهرونها بعد زوال الشدائد وانتهائها، حيث احتفل أهل الصالحية برفع الظلم عنهم؛ إذ أعدّوا ضيافة عظيمة حضرها الكثيرون من أبناء المنطقة، وذلك احتفاءً بعزل أركماس دوادار السلطان عام 899هـ/ 1493م (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص246- 247)، الدوادار ومن أفعاله الناقصة الإمساك بالشيخ مبارك الصابوني، وتسليمه للنائب الذي أمرَ بضربه بالمقارع، ثم تكبيله بالحديد وإرساله إلى سجن باب البريد (يقع على يمين المسجد الأموي، للمزيد انظر: ابن فضل الله العمري، 2010م، ج3، ص350؛ المنجد، 1949م، ص142-162)، الأمر الذي نتج عنه غليان شعبي شارك به أكثر الفقراء الذين أنكروا على النائب تصرفه تجاه الشيخ، وقد وصلَ عددُ أنصاره إلى ألفي إنسان، هاجموا الحبس وكسروا بابه، وأخرجوا الشيخ وبقية المحابيس، فما كان من النائب إلاّ أن أطلق عليهم عساكره التي ارتكبت أبشع الجرائم في حق المحتمين داخل المسجد، يقول ابن الحمصي: " فدخل المماليك إلى الجامع الأموي، فضربوا فيه بالسيف فجرحت الناس، خلائق لا تعدّ ولا تحصى، ثم هرب الناس إلى سوق العنبرانيين على باب الجامع، فأدركهم المماليك، وضربوا بالسيف للخاص والعام والفقراء وغيرهم (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص252- 253).

وقد قدّر عدد القتلى في السوق على نحو ما يزيد على 70 قتيلاً، ومن الثائرين من قطعت يده أو قطع كتفه أو قلعت عينه، ولم يكتفوا بذلك، إذ داهمت العساكر سوق السلاح ونهبوه، فأثاروا الرعب والخوف بين أصحاب أسواق دمشق ومرتاديها، مما أدّى إلى إغلاقها، وقد تجاوز المماليك الحدود بضرب عنق من رأوا على رأسه ميزرا، وأمَّا النائب فقد أمرهم مرة أخرى بنهب قرية القابون (تقع

على بعد ميل واحد من دمشق وفي الطرف الشمالي الشرقي منها، للمزيد انظر: الحموي، 1977م، ج4، ص290؛ الأيبش والشهابي، 1996م، ص427)، فأصاب أهلها المحن والشدائد على يد عساكر النائب، وذلك بعد أن تمّ نهب محاصيلهم وقماشهم ومواشيهم في الدور والأسواق، وقتل أكثرهم، وقتلوا نحو 100 إنسان (ابن الحمصي، 200م، ج1، ص253- 254) في المدرسة الأمينية (تقع مقابل باب الزيادة من أبواب المسجد الأموي وبجوار قيسارية القواسين بنيت سنة 530هـ/ 1135م، للمزيد انظر: النعيمي، 1990م، ج1، ص132).

دأب السلاطين المماليك على إرسال الخاصكيين إلى بلاد الشام لأجل جباية الأموال، فعلى سبيل المثال لقد سرّ الأشرف قايتباي بتلك الأموال التي حصّلها الخاصكي قانم من الدمشقيين عام 899هـ /1493 م، فقد عانى بسببه القاصي والداني، ولم يبق في أيديهم شيئاً يقتاتون منه. وقد انفرد ابن الحمصي عن غيره من المؤرخين أمثال ابن طوق وابن إياس بالحديث عما فعله هذا الخاصكي من ممارسات تجاوز بها حدود الشرع من سلبٍ ونهبٍ لأموال الناس، كما وانضم إلى جانب ابن طولون في إبراز الصورة التي ظهر بها الخاصكي تنم الجردون؛ إذ قام في سنة 902هـ/ 1496م، بكشف أوقاف دمشق، فأخذ أموالها بلصاً، وهذا أول ظلمه للناس في عهد السلطان قايتباي. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص239؛ للمزيد انظر: ابن طولون، 1998م، ق1، ص145). يبدو أنه حاجة السلاطين المماليك بشكل عام والجراكسة بشكل خاص إلى المال وإخضاع الرعية تحت طاعتهم طاعة عمياء دفعهم إلى فرض الضرائب غير الشرعية، والقيام كذلك بمصادرة التجار وبعض العامة، متذرعين بالفتاوى التي يجيزها بعض العلماء في أخذ هذه الأموال، كما حصل في عام 893هـ /1487 م، وذلك عندما شرع نواب السلطان في استخراج أموال من التجار في الحارات الشامية لأجل تجهيز المشاة، بسبب وصول أخبار ابن عثمان، فأصبحت دمشق مايجة باستخراج درهم المشاة، يقول ابن طوق: "واجتمع القضاة إلا الشافعي لأجل عقد المجلس، ...، والظلم قد فشا من الترك وأراجيف السلطان بالظلم بأخذ الأموال ". (ابن طوق، 2000م، ج2، ص768)

وانفرد ابن طوق عن غيره من مؤرخين عصره مثل: ابن الحمصي في تقديم التفاصيل لسير الأحداث، لا سيما تلك التي تجسّدت فيها صور الظلم الذي عانى منه أهالي الحارات الدمشقية، فهو يذكر حتى المبالغ التي فرضت عليهم لقاء جمع درهم المشاة، يقول: "أخذوا من كل فلاح فضة 30 على 160 وأيضاً 840، وأصل درهم المشاة الذي على الفلاحين أشرفية 35 وأنهم لمّوا بزايد فضة 800". (ابن طوق، 2000م، ج2، ص781)

تستعرض الدراسة معاناة الدمشقيين عام 903هـ/1497م، نتيجة حصار الدوادار أقبردي على دمشق، إذ قام الدوادار وإلى جانبه مماليكه العساكر بكسر الأنهار التي تزوّد المدينة بالمياه من بانياس والقنوات، وأخذ يتوعد ويهدد أهل الصالحية بالكبس والقتل والحرق والنهب؛ حيث قال لهم:" إلى كل واقف عليه من أهل الصالحية من قضاتها وعلمائها ومشايخها وأكابرها...، فإن كنتم تريدون أن نكشف عنكم فلينزل إلينا منكم مائة نفس يقاتلون معنا كما قاتلتمونا، وإلاّ فلا تلومون إلاّ أنفسكم". (ابن طولون، 1998م، ق1، ص162). يُستدّل من هذا النص على مدى القوة والنفوذ الذي يمتلكه النائب داخل حدود مناطق حكمه في دمشق وحاراتها، بحيث لا يتجرأ أحدٌ من الأهالي على الوقوف في وجهه، ما دام في حوزته الكثير من المماليك العساكر التواقين لإراقة الدماء، والقيام كذلك بعمليات السلب والنهب والحرق والتدمير، فلا حول ولا قوة للقاطنين داخل أسوار دمشق، فلا غرابة إذن أن يتملكهم الخوف وينتابهم القلق الشديد عمّا سيؤول إليه هذا الحصار، لاسيما بعد أن عاضد الدوادار في حملته على دمشق حسن بن إسماعيل شيخ بلاد نابلس وابن الحرفوش النائب في بعلبك وغيرهم. (ابن طولون، 1998، ق1، ص163)

استمرَّ ارتكاب أبشع أنواع الظلم يتوالى عبر السنوات التي سبقت دمشق في أيدي العثمانيين، فمن استخدام الخاصكيين الحيل لنهب أموال الناس في ميادين دمشق وحاراتها سنة 916هـ/1510م، إلى إضعاف العساكر التابعة للحجّاب بنهبهم لقرى دمشق وإتلافهم لمحاصيلها ونفاق حيواناتها، فليس في هذا الزمن ظلم أشد من ذلك الذي اقترفته أيدي المسؤولين وعساكرهم في حق أبناء الحارات الدمشقية ومن الطبيعي أن تلجأ العساكر إلى اقتراف مثل هذه الأعمال، لاسيما في ظل تناقص مواردهم المالية، فالعساكر المملوكية على اختلاف أنواعها كانت تحصل على مواردها من الإقطاعات التي تشمل جميع أنواع الأراضي، هذا بالإضافة إلى جميع موارد الدولة من خراج ومكوس (كل ما يتحصل من الأموال لديوان السلطان خارج عن ضريبة الخراج الشرعية، انظر: المقريزي، 1998م، ج1، ص298-301) وغير ذلك، ولهم من الرواتب الجارية في كل يوم من اللحم والخبز والعليق والزيت وغير ذلك، وعندما تختفي هذه الموارد يزداد غضب العساكر على الدولة. (الأشقر، 2003، ص32).

استمرت المعاناة إلى ما بعد دخول العثمانيين بلاد الشام، فلم تختلف هذه الفترة عن تلك، حيث شكاوي أهل مدينة دمشق، فقد تضرّر الدمشقيين كثيراً بسبب سوء أفعاله، وظلَّ الأمرُ كذلك حتى أمر نائب دمشق جانبردي الغزالي (ت927هـ/1521م) بقتله لكثرة مظالمه التي ارتكبها في حق أهالي المدينة، وكان ذلك في سنة 926هـ/1519م. (ابن الحمصي، 2000م، ج3، ص536).

السلاطين: لم يختلف المجتمع الشامي في العهد المملوكي الجركسي كثيراً عن المجتمع المصري؛ إذْ حكمتها أسرة حاكمة واحدة احتكرت لنفسها ومن تقرّب منها كأصحاب المناصب العليا، وحرمت العامة من المشاركة في إدارة البلاد وحكمها، فخضع الشاميين بصفة عامة والدمشقيين بصفة خاصة للواقع القائم بسياسة المماليك (الأسطل، 2022م، مج78، ع78، ص61)، وتعدُّ الفترة التي تسلّم فيها السلاطين الجلبان الحكم في الدولة المملوكية بعد برقوق من الفترات التي جلبت الويلات والحروب والفتن للمجتمعين المصري والشامي؛ فانعكس ذلك سلبياً على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية (حميدي، 2009م، مج8، ع4، ص271-272)، وساهم في تدهور أحوال البلدان الشامية، حيث قاس رعاياهم من سوء الأحوال الاقتصادية من جهة وارتفاع الأسعار في الأسواق على عهد السلطان الأشرف برسباي (841-825هـ/1421-1437م) من جهة أخرى، نتيجة سياسته الاحتكارية الجائرة. (عاشور، 1996، ص275- 276).

وأثقلت الهدايا الثمينة كاهل العامة بعد أن أصبحت سنّة متبعة لدى النواب الشامين في الدأب

على إرسالها إلى سلاطين مصر، حيث أرسل النائب جاني بك قلقيز هدية ثمينة للسلطان الأشرف قايتباي (873- 901هـ/1495م) سنة 881هـ/1476م، تتضمن 10000 دينار من الذهب، وحيوانات مثل: الصّمّور (تلفظ السمّور حيوان من فصيلة السراعيب وهو شبيه بالدلق، وفروه من أحسن الفراء، انظر: معلوف، 1932م، ص213) والوشق والسنجاب وغير ذلك. وقد بيّن ابن الحمصي تفاصيل الحادثة التي تتعلق برحلة السلطان إلى بلاد الشام على عكس الإسحاقي الذي اهتمَّ بملاحقة وتقصي المبالغ التي أنفقت على عمارة المسجد الحرام وبناء المدارس وغيرها؛ إذْ سار السلطان إلى الشام على حسب ما ورد عند ابن الحمصي لأجل تفقد أحوال نوابها وقلاعها عام 882هـ/ 1477م، تمّ صرف العديد من الدنانير والدراهم على قدومه واستقباله في دمشق وغيرها، قابله نوابها وأعيانها بجملة من الهدايا، ، والأموال الكثيرة وأنواع الأقمشة الجاهزة والجمال والبغال وأحمال من الذهب والفضة، حيث صنف عدد من الكتاب والمؤرخين هذه السفرة من النوادر الغريبة. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص137؛ الاسحاقي، 2003م، ص123- 124) هذا في الوقت الذي انتشر فيه مرض الطاعون في دمشق، وقد حصد قرابة 1500 نفس في كل يوم. (البصروي، 1988م، ص81).

فالأموال والهدايا كان أكثرها من جيوب الأهالي الذين ينصاعون لأوامر الحكام طواعية أو كراهية، خلال فترة حكم الجراكسة، وفي عهده فرغت الخزائن من الأموال نتيجة الحروب، التي خاضها ضد شاه سوار (البصروي، 1988، ص28)، وحسن بك الطويل، وعلي دولات، واشتباك عساكره مع العثمانيين تحت قيادة بايزيد الثاني.(البصروي، 1988، ص598؛ عاشور، 1996، ص289) والسلاطين في القاهرة كانوا يفرضون على نوابهم في البلاد الشامية المبالغ الكبيرة كما فعل قانصوه الغوري سنة 892هـ/ 1486 م، وذلك عندما طلب من مباشري نائب الشام مبلغ 60000 دينار. (ابن طوق، 2000م، ج2، ص722)، وأمَّا قايتباي فيعدُّ المسؤول الأول عن الخراب والدمار الذي لحق بدمشق وسائر البلدان الشامية الواقعة تحت حكمه؛ إذْ شهد عهده كثرة جمع الضرائب والأموال لأجل الإنفاق على الحروب، الأمر الذي ترتب عليه انتشار القحط الشديد وارتفاع كبير في أسعار السلع والحاجات الضرورية (حميدي، 2009م، مج8، ع4، ص277)، وتعود الخلافات بينهم إلى زمن قايتباي الذي ساعد ابن محمد الفاتح في ثورته ضد أخيه السلطان بايزيد الثاني يلدرم؛ إذْ اعتبر العثمانيين ذلك الموقف تحدٍّ سافر لسلطانهم (ابن آجا، 1986م، ص181-182؛ الغياثي، 1975، ص366 –367).

وفي عام 893هـ/1488م، أجبر السلطان الفلاحين على دفع خُمس الخراج لسنتين مقدماً لأجل تجهيز الجيوش. (الشربيني، 1998م، ص160).

ومن الصور الأخرى لإساءتهم إلى الرعية فقد تجلّت في تأييدهم لأعمال نوابهم القبيحة في حقّ الناس، حيث أظهرَ السلطانُ غضبه على موت وكيله ابن النابلسي، وقال: "أنتم قتلتم راجلي بغير إذني"، ورسمّ عليهم، وأمر بضرب أعناق بعضهم. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص137).

يتساءل المرء عن أسباب ردة فعل السلطان على مقتل أحد الظلّام الذي اجتهد خلال توليه حكم دمشق نيابةً عن السلطان المملوكي في القاهرة، في تجريم الناس وإرهاقهم بكثرة الضرائب والرسوم بحق وغير حق، فرضها على العوام في الحارات الدمشقية، فتحصيل الخمس من خراج المقطعين، حيث تسبب بالضرر للأراضي الزراعية، بينما اشتغلت عساكره بالقبض على الفلاحين. إلاّ أن قانصوه الغوري، كان الأشد ظلمًا للشاميين، حيث شهد عهده كثرة أعمال الجباية لأموال الشامين على شكل رسوم وضرائب، فجار هو وعماله على الدمشقيين، كما وصادر أغنام الفلاحين والتي بلغت نحو ثلاثين ألف رأس، ونهبت عساكره الدراهم والدنانير من أسواق دمشق، وقرّر الغوري طيلة عهده

الأموال الطائلة على أعمال مناطق الشام في كل سنة بقدر معلوم، حتى الإنسان الشامي يتمنّى الرحيل عن بلـده لكثرة الظلم وجور نوابـه. (ابن إيـاس، 1984م، ق5، ص89، 90؛ ابن آجـا، 1986م، ص212).

هذا ولم يتعرض ابن الحمصي لمساوئ السلطان قانصوه الغوري، وربما كان ذلك بسبب مكانته عند السـلطان، وقد يتعلق الأمر بتوليه عدّة مناصـب في الدولة، وكان قريباً من السـلطان آنذاك (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص5، 12) يقول ابن آجا: "وكان ملكاً مهاباً، ولولا ظلمه وكثرة مصادراته للرعية وجمع الأموال". (ابن أجا، 1986م، ص212). لا غرابة إذن في انتشـار الظلم في عهده، إذا كان هذا السلطان يمتلك مثل هذه الصـفات ويمارس في حياته أغرب العادات، فلا يهمه ما سـيحصـل لشعبه من معاناة نتيجة سلبه الأموال من خلال جبايته الظالمة للأموال وكثرة مصادراته للناس.

إن من أسـباب ظلم السـلاطين حياة النعيم التي عاشـوها، بينما الناس يعيشـون في بؤس شـديد، "فشأ الظلم والعدوان وكثرت فيهم المصادرات وغلبت سيئاتهم على حسناتهم" (الاسحاقي، 2003م، ص120). فسياسة الغوري لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية؛ إذْ جبا أموال الناس بغير حق، وفرض الرسوم على أرباب الأسواق في دمشق، فأثقلت كاهل الدمشقيين، فعملوا على رفع الأسعار، فساءت الأحوال المعيشـية عند العامة، يقول الاسـحاقي: "كان قانصـوه شـديد الطمع كثير الظلم". (الاسـحاقي، 2003م، ص124).

وقد زاد ابن إيّاس على ما ذكره ابن الحمصي حول سكّ العملة المغشوشة في عهد الغوري بتحديد طريقة الغش التي اتبعها السلطان بقوله: "وأمَّا من عدّ مساوئه فإنها كثيرة لا تحصى، منها أنه أحدث في أيام دولته من أنواع المظالم ما لا حدثت في سـائر الدول من قبله، ومنها أن معاملته في الذهب والفضـة والفلوس الجدد أنحس المعاملات جميعها زغل ونحاس وغش لا يحلّ صرفها". فتعامل السلطان بالعملة المغشوشة ترتب عليه انحطاطها ثم انهيار أبناء العامة، فظهرت عليهم علامات البؤس ودرجات الشقاء. حتّى الأعيان من الدمشقيين لم يكونوا بأفضل حال في ظلّ السيطرة العثمانية على دمشق (ابن الحمصي، 2000م، ص572. للمزيد انظر: ابن اياس، 1984م، ق5، ص89).

الفتن والحروب بين السلاطين المماليك ونواب البلاد الشامية:

لا شـك إن للثورات والحروب التي دارت رحاها في البلدان الشـامية وقاد معظمها الأمراء وأصـحاب النيابات قد تركت أثرها السـلبي على الحياة الاجتماعية وكذلك الاقتصـادية، لا سـيمّا المتضـرر الأكبر وهم الفقراء الذين اسـتخدموا كوقود لتلك الثورات (الأسـطل، 2022م، مج78، ع78، ص60). ومن أبرز هذه الفتن والثورات:

1) **فتنة أهل الشاغور 890هـ/ 1485م:** اشتبك أهالي الشاغور مع عساكر نائب الغيبة، فقتل من الطرفين عددٌ كبيرٌ، وساهمت نساء الشاغور في الحرب، حيث جلست على الأسطح ترمي بالحجارة

والمقاليع على عساكر النائب، ونتج عن المعركة تأثر الأسواق والمحلات التجارية؛ حيث أقفلت أبوابها طيلة أيام الفتنة، ولم تنتهِ أحداثها إلاّ بعد قيام القضاة الأربعة بالإصلاح بين الأطراف المتحاربة في المسجد الأموي. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص204، 207).

2) **القتال بين المماليك 899هـ/1493م:** اصطدم مماليك الحاجب الثاني تنم بمماليك أركماس داودار السلطان في قتال شديد وبالعُدد الكاملة، وانتهى القتال بموت العشرات، كان من بينهم دوادار دوادار السلطان وجرح خازنداره، ثم أصدر نائب دمشق أوامره بالترسيم أي بالحجر (زناتي، ص82) على أركماس وتنم، حتى جاء مرسوم السلطان المملوكي بعقد مجلس بين الاثنين للبت في مسألة قتل داودار دوادار السلطان، وانتهى الأمر بعقد مجلس آخر لحل النزاع بين الطرفين. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص244، 249)

أما المماليك فلا يختلفون عن الزعر والذين هم عبارة عن جماعة من السوقة وقطاع الطرق (الخطيب، 1996م، ص222-223)، وكذلك الحرافيش من الرعاع وضعاف الخلق (زناتي، ص125) فالمماليك لا يختلفون عن هؤلاء بالنسبة لمستواهم الأخلاقي، فالسلاطين لصوص القصور، يسرقون الشعب دون خجل أو استحياء. (الجبوري، 2015م، ص32 نقلاً عن رزق، 2003م، ص49)

3) فتنة الدوادار آقبردي 903هـ/1487م: تعرّضت دمشق إلى الفتنة الأشد في تاريخها خلال العصر المملوكي الجركسي؛ إذْ إن الدوادار الكبير آقبردي قد حشد العساكر وفي صحبتهم من الأمراء أقباني رأس نوبة النوب أمير مماليك السلطان، ويؤمّر على المماليك السلطانية (دهمان، 1990م، ص81)، وتنبك قرا، وجانم، ومقدمين الألوف وعدد كبير من المماليك والعربان وغيرهم، الذين تسببوا بإرباك الدمشقيين. (ابن الحمصي، ج2، ص303، 310؛ للمزيد انظر: ابن إياس، 1984، ج3، ص381) مما دفع أركماس نائب حماة، وبرد بك نائب صفد، وإبراهيم الغادري نائب حمص، ونائب قلعة دمشق على تحصين المدينة، واغلاق أبوابها، أما نائب دمشق إينال فقد انضم إلى جانب الدوادار آقبردي، بعد أن ألحق الظلم بأهلها (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص303، 310)، وتحوّل إلى قتال الشاميين، وقد نجح تحالف الأمراء مع أقبردي في اقتحام المدينة، وذلك بعد رفض نواب الشام تسليم دمشق (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص313؛ للمزيد انظر: ابن إياس، 1984م، ج3، ص381)، يضيف ابن طوق على ما ذكره ابن الحمصي فيمن تحالف مع آقبردي قائلاً: "وكان دوادار نائب غزة وكاشف الرملة ونايب القدس وعجلون والصلت آقبردي ومحمد بن سليمان شيخ جبل نابلس وعرب بلاد غزة، كانوا أربعة آلاف فارس، واثني عشر ألف راجل" (ابن طوق، 2000م، ج2، ص597)، وتمكنوا من هزيمة أهالي حارتي القبيبات التي تقع في ظاهر الجامع الأموي (الحموي، 1977م، مج4، ص308)، وميدان الحصى، فنزل عندهم وشاركوه في قتال الشاميين، وارتكبوا فيهم مجازر، وأزالوا بكارة مئة بنت، كما اغتصبوا نساءهم، وقاتلوهم بشدة، وحرق أقبردي حارة الكبارتة التي تقع بجانب حارة الشاغور (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص314)، وبعض حارة الشاغور، الأمر الذي دفع بأهالي الشاغور إلى قتاله ومن ثم تمكنوا من هزيمته وقطع رؤوس مماليكه، وتمكنت العساكر الشامية من إلحاق الهزيمة بهم وإخراجهم من دمشق. (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص313

– 314؛ للمزيد انظر: ابن إياس، 1984م، ج3، ص381)، ومن ثم استولوا على جميع آلات الحرب وموجوداتهم، ثم مالوا على القبيبات فنهبوا حارتهم، وحرقوها بسبب تواطؤ أهلها مع آقبردي، الذي فرّ نحو عينتاب بعد أن حاربه نائب الشام كرتباي الأحمر وهزم أتباعه. (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص317؛ للمزيد انظر: ابن إياس، 1984م، ج3، ص389). تطابقت رواية ابن الحمصي مع ما جاء به المؤرخ ابن إياس في ذكر تفاصيل الفتنة التي افتعلها أستاد دار السلطان آقبردي في بلاد الشام، وما جرى في دمشق من خراب ودمار على أيدي عساكره، بينما لم نجد عند ابن طوق مثلاً ذلك الشرح الكبير لأحداث الفتنة، وإنما اكتفى بذكر خبر مقتل آقبردي في إربد على يد شخص طعنه بحربة فمات على أثرها (ابن طوق، 2000م، ج2، ص597).

كان لاشتعال الفتن بين الأمراء تأثيرها السلبي على عامة الناس، حيث نتج عنها انتشار الخوف والفزع والهلع بين العامة، تسببت في بعثرة أحوال العامة المعيشية، حيث ازدحم الناس على شراء الأقوات وسلع الغذاء، بسبب الخوف من اختفاء الطعام، أو ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة، في الوقت الذي يقوم به أصحاب الحوانيت بإغلاق محلاتهم، فتتوقف عمليات البيع والشراء بشكل كلّي في جميع أرجاء المدينة، كما تتشدّد الدولة في وقت الأزمات بجمع الضرائب من الرعية ومن مختلف الطبقات، يقول المقريزي مثلا عما يحدث بسبب الفتن بين الأمراء المماليك: " تزايد خوف الناس وقلقهم، وشرعوا في عمل الدروب ...". (الجبوري، 2015م، ص58)

في العودة إلى مجريات الحصار الذي فرضه آقبردي والمتحالفين معه والذي قارب نحو 50 يوماً، فإنه قد تسبّب في حرق أسواق السروجيين الذي يقع غرب قلعة دمشق (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص316) والأخصائيين الذي يقع إلى الغرب من قلعة دمشق (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص316) وأخيراً سوق البيمارستان وموقعه أمام البيمارستان النوري (ابن طولون، 1984م، ص57)، وقد نتج هذا الحريق تزايد وارتفاع في الأسعار، وخرّبت مناطق كثيرة في دمشق، وحصل لأهالي دمشق من المحن والشدائد ما لا يوصف، وأصبح الناس في شدة عظيمة، بعد أن أقدم آقبردي على قطع القنوات ونهر بانياس عن دمشق (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص309، 316)، وخافه السكان القاطنين في غزة وإربد وطفس (قرية من قرى حوران، انظر: أبوراشد، 1927م، ص10)، وداهمت جماعات من عرب المفارجة من البدو الرّحل الذين يقيمون في البادية الشامية (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص311) قرى المرج، بينما ذكر ابن طوق أنهم ملؤوا أرض حوران ولم يذكر دخولهم إلى قرى المرج في دمشق، وفرضوا على كل قرية من 100 إلى 150 دينار، ثم فرضوا عليهم ضرائب عينية على القمحُ والشعير، وبعد تحصيلهم لتلك التراسيم، أخذوا يغيرون عليها بالنهب والقتل، ثم حرقها، إذ أحرقوا نحو المائة قرية، (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص310؛ ابن طوق، 2000م، ج2، ص939) وقد أكدّ ابن سباط في تاريخه على ما ذكره ابن الحمصي فيما يتعلق بعجز الاثنين عن تحقيق الانتصارات على بعضهما البعض، الأمر الذي جعل السلطان الغوري يطلب الصلح معه في قلعة القاهرة، ومن ثم عينه نائباً في طرابلس. (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص359؛ للمزيد انظر: ابن سباط، 1993م، ج2، ص913).

وفي عام 903هـ/1497م أقدم نائب دمشق إينال على قتال أهل الصالحية، فقتل منهم نحو الخمسين رجلاً، وأسر عدداً منهم، فتسبب بنشر الخوف والرعب في نفوس أهل الصالحية الذين هربوا إلى داخل الدروب والأزقة، وخافه أهالي المصطبة وهي قرية تقع بين القابون والبرزة في

دمشـــق، (البدري، 1980م، ص158) والغوطة وقرية بيت الآبار التي تقع إلى الشـــرق من غوطة دمشـــق، (الحموي، 1977م، ج1، ص519؛ الحلو، 1999م، ص131)، ثم قرية البويضـــة وحارة القبيبات ومحلة قصـــر الحجاج التي تقع خارج باب الجابية، بينه وبين الســـويقة، (الأيبش والشـــهابي، 1996م، ص450)، فمنهم من هرب إلى داخل المدينة، ومنهم من فرّ نحو القلعة، لاســـيما وأن الزعر قد اســـتغلوا هذه الظروف القاســـية فهجموا على بيوت الناس ونهبوها (ابن طولون، 1998، ق1، ص153، 154).

تلقى أهالي دمشق ضربة أخرى خلال الفتنة فما أن وطئت أقدام العساكر المصرية على تراب دمشق، حتى بدأت بسفك الدماء ونهب الأموال، وحرقوا الكثير من الأماكن، مثل: الترب والبيوت في شرقي الجامع الصابوني الذي يقع في دار القرآن الصابونية، تم بناؤه سنة 868هـ/ 1463م، (المنجد، 1949م، ص143)، كما وأخذ العصاة أبواب حوانيث السويقية المحروقة، وحاصروا بيت الدوادار، والعساكر المصرية تقوم بنهب المنازل والبيوت. لم تسلم مناطق دمشق من أذى الطائعين أيضاً، فحرقوا مسجد المدرسة المزلقية التي تقع في محلة مسجد الذبان (ابن طولون، 1984م، ص70)، ومنازل الناس، فاعترى الخوف الشديد الأهالي، تعرَّضت أعمال دمشق لأعمال الحرق، حيث كانت عرضة لهجمات عساكر النواب، ففي عام904هـ/1498م، حدثت فتنة عظيمة في بلاد الشام قاطبة، تسبّب في حدوثها ملك الأمراء جان بلاط الذي هاجم البقاع، وأحرق قرية قبر إلياس وما حولها. (ابن الحمصي، 2000م، ج2، ص356؛ للمزيد انظر: ابن طولون 1998م، ق1، ص157-159).

4) **فتنة ملك الأمراء قانصوه المحمدي سنة 907هـ/ 1501م:** أقدم قانصوه على نشر الظلم وساهم بفساد أحوال دمشق، فالنائب قانصوه لم يرق له الصلح الذي تم توقيعه؛ حيث فرض على أهالي حارات الشاغور والقبيبات وغيرها الأموال الكثيرة، وألزمهم بدفع رسوم الضيافة، الأمر الذي جعل أهالي تلك الحارات يقومون بالثورة عليه، وقتلوا من عساكره الكثير، وانتهى أمره بطلب الصلح مع الأهالي بعد أن ازداد ظلمه وظلم أخيه جان بلاط الذي نهب ضياع دمشق. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص410-411) وتفاقم السوء، بعد مجيء المراسيم السلطانية على يد الخاصكي، فكانت بمثابة العقاب لأهالي الشام قاطبة نتيجة محاربتهم لقانصوه المحمدي، حيث أخذ منهم مبلغ 100000 دينار، الأمر الذي جعلهم يتركون دمشق، وأغلقت الأسواق، وفي نهاية الأمر رضخ الدمشقيون على دفع مبلغ 20000 دينار، وقد قبلوا بذلك خوفاً على أنفسهم، ودفعت الحارات الدمشقية مبلغ 8000 دينار ومن داخل المدينة 8000 دينار ودفع أهل الذمة مبلغ 4000 دينار. (ابن الحمصي، 2000م، ج1، ص417) فالعلاقة بين السلاطين والعامة، علاقة قائمة على النهب والسلب من جهة السلاطين حيث فرض الضرائب والرسوم الثقيلة، ومصادراتهم المتكررة لبعض فئاتها.(الشربيني، 1997م، ص306).

لا شك إن التمردات الداخلية والأزمات التي تسببت بحدوث الفتن والاضطرابات، لاسيما في عهد السلاطين المماليك الجراكسة الضعفاء (بخيت، 2013م، ص4) قد ساهمت في التفتيت من عضد الدولة وقوتها، وجعلتها عاجزة عن توفير الأمن والاستقرار في مصر والشام، فانعكسَ سلبياً على

الدمشقيين، وأعطت القراصنة الصليبيون فرصة في فرض حصار اقتصادي على دولة المماليك، ساهم كثيرًا في إضعاف الاقتصاد المملوكي في مصر وبلاد الشام (بخيت، 2013، ص5) ابتداءً من عهد السلطان خشقدم ومروراً بعهد السلطان قايتباي وانتهاءً بآخر سلاطين المماليك الجراكسة قانصوه الغوري، حيث شهدت موانئ مصر والشام هجمات القراصنة من جزيرة رودس طيلة عهود هؤلاء السلاطين، وقد أثرت بدورها على حياة المواطنين الاقتصادية والمعيشة في بلاد الشام وغيرهم من رعايا دولة المماليك. (بخيت، 2013م، ص5).

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الآتية:

1- أساء نواب السلاطين الجراكسة في دمشق إلى أبناء المدينة ونواحيها، دون التمييز بين صغير أو كبير، مسلم أو ذمّي، حيث تنوعت أساليب النواب في ظلم الناس سواء أكان ذلك بالضرب أو الشتائم أو بالجبّر على الضعفاء منهم والقيام بسلب أموالهم ومصادرتها على غير حق.
2- ساهم الظلم الكبير الذي أحدثه بعض النواب في حق الدمشقيين خلال سنوات توليهم حكم النيابة، في قيام بعض أهالي الحارات الدمشقية بأعمال ثورية لأجل إنقاذ الناس من شرّ أعمال النواب الظالمة.
3- تركز الضغط الكبير على أهالي الحارات الدمشقية مثل: ميدان الحصى والشاغور والقبيبات وأهالي الصالحية، وذلك لامتلاكها الأموال وكثرة مواردها، هذا بالإضافة إلى رفض سكانها الامتثال إلى أوامر النواب.
4- انضم أعيان السلاطين المماليك ومندوبيهم لدمشق وخاصة الخاصكيين إلى جانب النواب في إلحاق الأذى بالأهالي من خلال الإجراءات الاستفزازية التي يقومون بتطبيقها على الحارات الدمشقية لأجل استصفاء الأموال من أسواقها ومن جيوب القاطنين فيها.
5- تعرّض الدمشقيون إلى الإجبار على دفع الأموال من خلال القرارات الظالمة الصادرة عن النواب والتي تقضي بإشباع رغبات السلاطين المماليك في القاهرة بالهدايا الثمينة والكنوز من الذهب والفضة والتي جمعت من الناس طواعية أو كراهية.
6- تأذّى أبناء بعض الحارات الدمشقية بسبب الفتن التي أحدثها مماليك النواب وما نتج عنها من أعمال القتل والنهب والحرق والتدمير.
7- ساهمت الفتن التي اندلعت في بعض الحارات وقرى دمشق في تدهور الأوضاع الاقتصادية داخل المدينة ونواحيها، لا سيما بسبب الحرائق التي طالت الأسواق، فلم يبق في حوزة الأهالي ما يعتاشون به لضيق الحال، نتيجة كثرة الضرائب المفروضة عليهم وكذلك الحرائق التي التهمت الأخضر واليابس.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن آجا، محمد بن محمود الحلبي (1986م)، الحراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، دار الفكر، دمشق، ص181-212.

- ابن الحمصي، أحمد بن محمد الأنصاري (2000م)، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيق: عبد العزيز حرفوش، دار النفائس، بيروت، ج1، 6-417؛ ج2، ص303-359؛ ج3، ص134-572.
- ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد (1991م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن ثير، دمشق، مج8، ص280.
- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (1972)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، دار فرانز شتاين، فيسبادن، ج2، ص425؛ج4، ص88؛ ابن اياس (1984م)، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ج3، ص110-389؛ ج4، ص88؛ ج5، ص89-111.
- ابن سباط، حمزة بن أحمد بن عمر(1993م)، تاريخ ابن سباط، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مطبعة جروس بروس، طرابلس، ج2، ص36-935.
- الطراونة، مبارك محمد (2010م)، الأوبئة وآثارها الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الأردنية، مج4، ع3.
- ابن طوق، شهاب الدين أحمد (2000م)، تحقيق: جعفر المهاجر، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.
- ابن طولون (1998م)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ق1، ص50-309، ق2، ص342-351.
- ابن طولون وابن المبرد، محمد شمس الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي (1996م)، متعة الأذهان من التمتع بالأقران بين تراجم الشيوخ والأقران، تحقيق: صلاح الدين خليل الشيباني، دار صادر، بيروت، مج1، ص166-167.
- ابن طولون، شمس الدين محمد بن طولون الصالحي (1984م)، إعلام الورى بمن ولي نائباً عن الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر دمشق، ص83-191.
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحي (2010م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص350.
- أبو راشد، حنا (1927م)، حوران الدامية، د. ن، مصر، ص10.
- الإسحاقي، محمد عبد المعطي بن أبي الفتح أحمد بن عبد الغني (1311هـ)، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدولة، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة، ص120-124.
- الأسطل، محمد حيدر (2022م)، موقف الدولة المملوكية من طبقة الفقراء في بلاد الشام (648-
- 923هـ/1250-1516م)، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، فلسطين، مج78، ع78.
- الأشقر، محمد عبد الغني 2003م)، أتابك العساكر في القاهرة (عصر المماليك الجراكسة)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص28-32.
- الأيبش والشهابي، أحمد وقتيبة (1996)، معالم دمشق التاريخية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص418-707.
- بخيت، علي فايز (2013م)، المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، مج7، ع13، ص4-5.
- البدري، أبو البقاء عبد الله (1980م)، نزهة الأنام في محاسن الشام، دار الرائد العربي، بيروت، ص60-185.

- بدور، مصـــطفى غازي (2016م)، التاريخ الاقتصـــادي للدولة المملوكية، أطروحة دكتوراة غير منشورة ن جامعة اليرموك.
- البصروي، علاء الدين علي بن يوسف بن أحمد (1988م)، تاريخ البصروي (صفحات مجهولة من تاريخ دمشق في عصر المماليك، تحقيق: أكرم حسن العلبي، دار المأمون للتراث، دمشق، ص28-589.
- الجبوري، أحمد ماجد عبد الله (2015م)، أحوال العامة في مصـــر في عصـــر المماليك البرجية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، ص32-58.
- الحلو، عبد الله (1999م)، تحقيقات تاريخية لغوية في الأسـماء الجغرافية السـورية، بيسـان للنشـر والتوزيع، بيروت، ص131.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (1977م)، معجم البلدان، دار صـــادر، بيروت، ج1، ص519؛ ج3، ص310؛ج4، ص290؛ج5، ص122.
- حميدي، فتحي سـالم؛ بخيت، فائز علي (2009م)، المماليك الجلبان ودورهم في الأوضـاع الداخلية للدولة المملوكية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج8، ع14.
- خصاونة، حسين أحمد سعيد (1992م)، طبقات المجتمع في بلاد الشام في العصر المملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- الخطيب، مصطفى عبد الكريم (1996م)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص156-326.
- رزق، علاء طه (2003م)، عامة القاهرة في عصـر سـلاطين المماليك، عين للدراسـات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص49.
- الزركلي، خير الدين (1986م)، دار العلم للملايين، بيروت، ج1، ص33؛ ج3، ص306.
- زعرور، إبراهيم (1990م)، الحياة الاجتماعية في بلاد الشـــام في العصـــرين الأيوبي والمملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة دمشق، ص122-123.
- زناتي، أنور محمود (2010م)، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص13-387.
- الزيدي، مفيد (2009م)، العصر المملوكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص74-104.
- السـخاوي، شـمس الدين محمد بن عبد الرحمن (1992م)، الضـوء اللامع لأهل القرن التاسـع، دار الجيل، بيروت، ج1، ص185-273؛ ج3، ص76.
- الشـربيني، البيومي إسـماعيل (1997م)، مصـادرة الأملاك في الدولة الإسـلامية، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، ج1، ص306.
- الشربيني، البيومي إسماعيل (1998م) النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص160.
- الشـهابي، قتيبة (1995م)، معجم ألقاب أرباب السـلطان في الدول الإسـلامية، ، منشـورات وزارة الثقافة، دمشق، ص15-38.
- عاشـور، سـعيد عبد الفتاح (1996م)، الأيوبيون المماليك في مصـر والشـام، دار النهضـة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص275-289.

- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (1997م)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص98.
- الغياثي، عبد الله بن فتح الله (1998م)، تاريخ الغياثي، تحقيق: طارق نافع الحمداني، مطبعة أسعد، بغداد، ص366-367.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (1914م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المطبعة الأميرية، القاهرة، ج4، ص18-19.
- معلوف، أمين (1932م)، معجم الحيوان، مطبعة المقتطف، القاهرة، ص152-233.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (1998م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ج1، ص298-301.
- المنجد، صلاح الدين (1949م)، خطط دمشق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص61-162.
- النعيمي، عبد القادر بن محمد (1990م)، الدارس في تاريخ المدارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص11-283.
- نورة، يخلف (2018م)، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام خلال العصر المملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.